هنيدة غانم*

من العنف المؤسس إلى العنف الحافظ:
أو كيف يتحول التطهير الإثني من حدث إلى بنية؟[1]

١. الآن : عن الانزياح نحو اليمين

تشهد إسرائيل منذ أكثر من عقد ونصف العقد، انزياحا مستمرا ومثابرا نحو اليمين عامة، واليمين الجديد والاستيطاني خاصة، وينعكس هذا الانزياح بشكل مباشر على السياسات الإسرائيلية تجاه فلسطينيي الداخل من جهة، وفلسطينيي الأراضي المحتلة من جهة أخرى. وتظهر متابعة هذه السياسات محاولة مثابرة لضبط مواطنة الفلسطينيين داخل إسرائيل وتطويعها لتتلاءم مع يهودية الدولة، توازي ذلك مساعي ترسيخ السيطرة على الأراضي المحتلة، خاصة مناطق ج، والعمل على حسم الصراع من خلال فرض وقائع على الأرض من خلال تصعيد الاستيطان والدفع بـ»السيادة» لدمج المستوطنات في الدولة الإسرائيلية دون إعلان ضمها رسميا، بل عبر دمجها الفعلي بكل منظومات الدولة وأجهزتها.[2]

يرتبط هذا الانزياح بعوامل سوسيولوجية ديمغرافية كتغيير قماشة المجتمع الإسرائيلي من مجتمع أكثر علمانيةً إلى مجتمع أكثر محافظة وتدينا، حيث كانت نسبة المتدينين والحريديم والمحافظين في إسرائيل عام ٢٠١٦ مقاربة لـ ٦٠٪ مقابل حوالي ٤٠٪ من العلمانيين. وبحسب استطلاع للمعهد الإسرائيلي للديمقراطية، يظهر تزايد مستمر في من يعرّفون أنفسهم كمتدينين وحريديم، وبحسبه: في ١٩٩٩، عرف ١٦٪ من المستطلعين أنفسهم كحريديين أو متدينين مقابل ٢٢٪ عام ٢٠٠٩ [3] لا بد هنا من الأخذ بعين الاعتبار أن نسبة الخصوبة عند النساء الحرديات في ارتفاع مستمر، ففي بداية الثمانينيات كانت ٥,٦ ولكنها ارتفعت عام ٢٠٠٩ لتصل إلى ٧,٥ أما بين المتدينين فهي ٤,٣، فيما تصل بين العلمانيات ٢,١ [4] ما أدى بالبعض إلى الإشارة إلى أن إسرائيل في طريقها لتكون دولة دينية حريدية.[5] ترفد هذه التغيرات أيضا

* المديرة العام لمركز "مدار".

ترتبط القضايا الجوهرية غير المحسومة في إسرائيل بحدود الهوية والمواطنة، وميزان العلاقة بين اليهودية والديمقراطية في الدولة، في ظل الاتفاق على ثابت وحيد لبنية الدولة الإسرائيلية كدولة يهودية قومية.

ومع التحولات التي تشهدها إسرائيل وانزياحها المستمر نحو اليمين، تتحول العلاقة مع الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر إلى ساحة مهمة لإعادة ضبط هوية الدولة.

الانزياح التدريجي للنخب التقليدية العمالية الاشكنازية، مقابل دخول نخب من قوى كانت تعتبر هوامش المجتمع لتحل محلها، في هذا السياق خاصة النخب الدينية والدينية الاستيطانية، نشير بشكل خاص هنا إلى عملية ثقرطة الجيش[٦] وتزايد سيطرة النخب الدينية الاستيطانية على عملية اتخاذ القرار العسكري والسياسي.

ويرتبط بهذه التغيرات صعود ظاهرة اليمين الجديد[٧] وتحوله فعليا إلى صاحب قوة مركزية في توجيه سياسات الدولة. ويتألف هذا اليمين من الأحزاب الحريدية (المتشددة دينيًا)، والأحزاب المتدينة القومية، والمستوطنين، وأعضاء الكنيست المتطرفين في حزب الليكود، والجماعات القومية المتطرفة المنضوية ضمن حزب «إسرائيل بيتنا»، وحركات مثل «إم ترتسو» وغيرها. يشار إلى أن اليمين يحكم إسرائيل منذ٢٠٠١، وهو مستمر في الحكم حتى يومنا هذا (٢٠١٧) مع تنويعات في الحكم بين حكم اليمين الوسط واليمين الجديد.[٨]

٢. الانزياح يمينا وعلاقته بالثابت والمتحول

تتقاطع هذه التغيرات مع عاملين أساسيين: عامل الثابت في بنية الدولة، ومشروعها القومي–استعماري، وعامل المتحول الذي يحيل إلى القضايا غير المحسومة القائمة في لب النقاشات اليومية السياسية، والتي يؤدي عدم حسمها إلى تحولها إلى قضايا خلافية للمناكفة والمماحكة السياسية وتصعيد الخطاب الشعبوي والفاشي تجاهها. لا بد من التوضيح هنا– كما سأظهر لاحقا– أن تعمق الشعبوية والفاشية تجاه الفلسطينيين في فلسطين التاريخية لا تعكس تغيرا باراديجماتيا أساسيا في المنظور الاستعماري المؤسس تجاههم الذي تعامل معهم بحكم مشروع إقامة الوطن القومي اليهودي على أرضهم بوصفهم عدوا، حيث تخصصت عداوتهم إلى عداوة داخلية، بعد ١٩٤٨ (فلسطينيو الداخل) تمت صياغة مواطنتهم كمواطنة مهددة وغير مرغوبة ويجب ضبطها مقابل المواطنة الطبيعية اليهودية التي أقيمت الدولة كإطار حاضن لتطويرها، وعدو خارجي يتشكل من باقي الفلسطينيين والعرب ويتم التعامل معهم ضمن منظور أمني وأدوات العسكرة من أجل تأكيد وجود الدولة وبنيتها كدولة يهودية. وعلى الرغم من احتلال ٦٧ وإعادة توحيد الفلسطينيين تحت «سيادة إسرائيل» إلا أن التمييز بين العدو الخارجي والداخلي استمر في توجيه العلاقة بين الدولة وبينهم، وقد تعزز هذا المنظور بشكل خاص تجاه سكان الأرض المحتلة بالتقاطع مع مقاومتهم التي يتم اليوم بترها عن أسباب الصراع والاحتلال والبنى الاستعمارية، واعتبارها عداوة جوهرية مرتبطة ببنى ثقافية عرقية كما عبر عن ذلك نتنياهو في أكثر من مناسبة، وذلك رغم ما يوازيها من تزحيف للمشروع الاستعماري إلى ما وراء الخط الأخضر. ترتبط القضايا الجوهرية غير المحسومة في إسرائيل بحدود الهوية والمواطنة، وميزان العلاقة بين اليهودية والديمقراطية في الدولة، في ظل الاتفاق على ثابت وحيد لبنية الدولة الإسرائيلية كدولة يهودية قومية.

٣. الفلسطيني في ٤٨ الفلسطيني في ٦٧ : أو ساحات الضبط والتطويع

ومع التحولات التي تشهدها إسرائيل وانزياحها المستمر نحو اليمين، تتحول العلاقة مع الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر إلى ساحة مهمة لإعادة ضبط هوية الدولة الإسرائيلية كدولة قومية يهودية استعمارية، وذلك على ثلاثة مستويات، **المستوى القانوني والتشريعي** عبر مساعي ضبط مواطنة الفلسطينيين في الداخل بما لا يهدد بنية الدولة كدولة قومية يهودية، وفرض القوانين والتشريعات التي تسهل السيطرة على الأرض في المناطق المحتلة وتسهيل تجريم المقاومين ونزع الشرعية عن المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، **ومستوى الملاحقة الأمنية والبوليسية** السياسية لقيادات الداخل السياسية بهدف التضييق على الحركات والأحزاب والقيادات

على المستوى القانوني والتشريعي نشير هنا إلى أنه تم خلال السنوات الماضية سن مجموعة من القوانين تستهدف الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر من بينها: قانون النكبة، قانون منع التسلل، قانون لجان القبول في البلدات الجماهيرية اليهودية، قانون منع المس بدولة إسرائيل من خلال الدعوة للمقاطعة، قانون منع الأذان، قانون التسوية، قانون الإقصاء، قانون الإرهاب.

والنشطاء ممن يتحدون منظومة وبنية الدولة الصهيونية، وملاحقة وسجن القيادات في الضفة الغربية بمن فيهم أعضاء في المجلس التشريعي ونشطاء في الحراك الشعبي، **وثالثا المستوى الخطابي** الذي يضم الإعلام والصحافة المكتوبة والمرئية والخطاب الجماهيري والثقافي وغيره، من خلال بلورة صورة الفلسطيني على أساس ثنائيات التطرف والاعتدال على جانبي الخط الأخضر، ومساعي نزع شرعية الخطاب القومي في الداخل، واعتباره متطرفا، مقابل الترويج للخطاب المدني والمساواة والاندماج وسد الفجوات باعتبار قضية الفلسطيني هي مسألة تمييز غير مقصود وليس بنيويا.

فيما يتم الترويج لخطاب السلام الاقتصادي وتحسين الواقع المعيشي في الضفة وغزة باعتباره الحل المثالي للأزمة مقابل تحميل القيادات الفلسطينية مسؤولية الأزمات والويلات المتلاحقة لشعبها، كما حدث في الحرب على غزة بعد ٢٠١٤. لا يعني هذا أن حدة الممارسات متشابهة، إذ لا يمكن أن نقارن ما يعانيه قطاع غزة من حصار خانق واحتلال مع سياسات إسرائيل تجاه المواطنين في الداخل، لكن الفكرة هي وجود منظور واحد يضبط العلاقة وفق الاحتياجات القومية للدولة اليهودية أولا، ووفق الخير العام للمواطن اليهودي ثانيا، آخذين بعين الاعتبار أن عملية التطهير الاثني في إسرائيل تمت عام ١٩٤٨ تجاه من سكنها من فلسطينيين بشكل حوّلهم من أكثرية إلى أقلية، فإن نوع الممارسات السياسية تجاههم ستكون باتجاه حفظ مكانتهم التي حققت عبر التطهير الإثني كأقلية هامشية، لكنها سياسات بحكم الأمر الواقع مختلفة عن سياسات إسرائيل في الضفة التي تقف في لب مشروع اليمين الاستيطاني الاستعماري الذي يهدف إلى تحويل بنية المكان وتركيبته الديمغرافية، وتلك التي تمارس تجاه غزة التي تتلخص بضبط سلوك المواطنين أمنيا بشكل أساسي، وذلك عبر استخدام أدوات العنف المباشر كالحرب والحصار.

على المستوى القانوني والتشريعي نشير هنا إلى أنه تم خلال السنوات الماضية سن مجموعة من القوانين تستهدف الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر من بينها: قانون النكبة، قانون منع التسلل، قانون لجان القبول في البلدات الجماهيرية اليهودية، قانون منع المس بدولة إسرائيل من خلال الدعوة للمقاطعة، قانون منع الأذان، قانون التسوية، قانون الإقصاء،[10] قانون الإرهاب، وفي هذا السياق، يشير تقرير لمركز «مدار» أعده برهوم جرايسي أنه منذ ٢٠١٥، أي بدء عمل حكومة نتنياهو الرابعة، أدرج على جدول أعمال الكنيست ١٣٦ قانونا ذات طابع عنصري أو مناهض لحل الصراع، أقر منها ٢٥ قانونا بقراءة نهائية و١٥ قانونا موجودة في مراحل تشريعية مختلفة. أما على مستوى الملاحقة السياسية يمكن أن نشير إلى قرار الكابينت السياسي– الأمني الإسرائيلي في ١٧ تشرين الثاني اعتبار الحركة الإسلامية الشمالية « حركة غير مسموحة» وإخراجها عن القانون، وسبق ذلك بعدة أشهر تحريض واسع على أعضاء الكنيست من التجمع بسبب لقائهم مع عائلات أهالي الشهداء في القدس من أجل الدفع باتجاه تسليم جثامين أبنائهم المحتجزة،[11] وبعد ذلك بأقل من عام في أيلول ٢٠١٦ قامت الشرطة الإسرائيلية بحملة اعتقالات بوليسية أغلبها ليلية اطالت عشرات من نشطاء وقيادات من حزب التجمع، على خلفية ادعاء وجود مخالفات فساد مالية في تمويل الانتخابات للكنيست عام ٢٠١٣، وما كان لافتا للانتباه في حالة التجمع حالة الترهيب والتوتير الإعلامي التي رافقت حملة الاعتقالات، مقارنة معم حالات مشابهة لأحزاب يهودية تم التعامل معها بانضباط ومؤسساتية، كما في حالة «إسرائيل بيتنا» الذي طالت قياداته تهم رشاوى واحتيال وتلاعب ضخمة.

وجاءت قضية اتهام عضو الكنيست من «التجمع» باسل غطاس، بتهريب الهواتف النقالة للسجناء السياسيين وما رافقها من حملات اتهامه بدعم الإرهاب والمس بأمن الدولة والتآمر، لتزيد الطين بلة من حيث تصاعد مشاعر التضييق على العرب وتعمق التعامل معهم كخطر أمني مستمر على الدولة.

على صعيد الخطاب العام، تصاعد سياسيا وإعلاميا الخطاب المعادي للعرب من قبل قيادات الدولة، وعلى رأسها خطاب نزع الشرعية عن قيادات الداخل عبر ادعاء انهم يمشون خلف داعش، وتبني سياسات مثابرة لتدعيش كل حدث مرتبط بمعارضة سياسات إسرائيل.

على صعيد الخطاب العام، تصاعد سياسيا وإعلاميا الخطاب المعادي للعرب من قبل قيادات الدولة، وعلى رأسها خطاب نزع الشرعية عن قيادات الداخل عبر ادعاء انهم يمشون خلف داعش، وتبني سياسات مثابرة لتدعيش كل حدث مرتبط بمعارضة سياسات إسرائيل، كالمسارعة إلى اتهام الشهيد يعقوب أبو القيعان الذي سقط برصاص الشرطة خلال محاولة قرية هدم الحيران بأنه من داعش، وأنه قام بعملية دهس تخريبية، تم الاتهام سياسيا دون انتظار نتائج التحقيق الذي أثبت بطلان الادعاء كاملا. كما سجنت الشاعرة دارين طاطور على خلفية قصيدة نشرتها على صفحة الفيسبوك الخاصة بها، وفرض سجن إداري على نشطاء سياسيين آخرين في حالات اعتبرت كسرا لقواعد اللعبة في الداخل.

أما في الأراضي المحتلة فلا نحتاج لتوضيح عمق وبشاعة الاحتلال الذي يستخدم منظومة الحكم العسكري المباشر وأدواته المبنية على أوامر عسكرية تصدر تباعا من أجل قمع مطالب التحرر، ناهيك عن مئات الحواجز الجديد هنا أن التصعيد الذي يشهده الداخل الفلسطيني يرفع من منسوب القمع، ما أدى بالبعض إلى الاعتقاد بأن إسرائيل تعيد التعامل مع فلسطيني الداخل بأدوات الحكم العسكري الذي امتد من النكبة/ إقامة إسرائيل وحتى ١٩٦٦ .

٤. تحول الأداة وثبات المنظور أو تنويعات العدو وثبات الصديق

تستوجب هذه المقاربة منا ولأهميتها أن نميز بين مستويين في التعامل مع سياسات إسرائيل تجاه الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر: مستوى الأدوات ومستوى المنظور. على مستوى الأدوات، وعلى العكس من فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة التابعين لسيادة الاحتلال العسكري، لا يعيش فلسطينيو الداخل اليوم فعليا ورسميا تحت حكم عسكري، ولا يحتاجون إلى التصاريح للتنقل، بل يتمتعون بحرية التنقل داخل إسرائيل على الأقل، وهم مختلفون بذلك عن فلسطينيي الأرض المحتلة الذين يحتاجون التصاريح للتنقل والسفر والعمل في القدس، إلى جانب شبه استحالة تنقلهم بين غزة والضفة الغربية، ولا يوجد عدد كبير من المعتقلين بينهم مقابل أكثر من سبعة آلاف سجين في الأراضي المحتلة ٦٧، بل أكثر من هذا، يمكنهم أن ينظموا مسيرات ضخمة في ذكرى النكبة رغم وجود قانون النكبة، ولا تواجه مسيراتهم بالرصاص كحال إخوتهم في المسيرات على الحواجز وفي المظاهرات التي تقام بمواجهة الجيش، لهم أحزاب وطنية في الكنيست تمثل جزءا كبيرا منهم، إضافة إلى ذلك استطاع فلسطينيو الداخل اقتحام سوق العمل الإسرائيلي، بل يوجد تمثيل واسع يفوق نسبتهم من السكان في المهن الطبية، شبابهم يعملون في المجمعات التجارية اليهودية بحرية مع بعض التحفظات والمضايقات طبعا، وأغلب المطاعم يعمل فيها عرب، كما يكاد يختفي دور المخبر المدير في المدارس والمختار المخبر على الأقل بصيغته الفجة التي سادت في فترة الحكم العسكري، مقابل تفشي ظاهرة المخبرين والعملاء في الأراضي المحتلة، ولم يعد الفلسطيني في الداخل، بالضرورة، بحاجة لاسترضاء الأحزاب الحاكمة لنيل حقه في العمل كما ساد فترة حزب مباي، ولا عاد يخشى الإفصاح عن دعمه للتجمع أو الجبهة مخافة خسارة وظيفته!!

يمكن الادعاء بكل بساطة إذن أن أدوات الحكم العسكري خفتت في الداخل ولم تعد ظلا مرعبا يظلل العرب! حتى لو اعتقلت دارين طاطور على قصيدة ولو اعتقل البعض إداريا ومنعت الحركة الإسلامية الشمالية، مقابل استمرارها في الضفة الغربية بل وعودتها بعد انتفاضة الأقصى الثانية وتفعيل منظومات كالإدارة المدنية مجددا رغم أنها تعود لحقبة ما قبل أوسلو.

ماذا يعني هذا؟ هل يعني أن إسرائيل تتعامل بمنظورين

في سياق التقاطع بين فكرة الدولة اليهودية القومية وتحقيقها على أرض فلسطين المأهولة بسكان يسعون لتحقيق مصيرهم، انضفرت عملية بناء الدولة القومية اليهودية منذ بداياتها بأدوات الاستعمار الاستيطاني المبنية على ثنائية المحو والانشاء، حيث يتم محو الموجود (الفلسطيني) بوصفه جماعة قومية تصبو للسيادة لإحلال الجديد (اليهودي) ككينونة سياسية سيادية تصبو لاستبداله.

مختلفين تجاه أهل البلاد وفق موقعهم من المواطنة والخط الأخضر؟

ترتبط الإجابة عن هذا السؤال بثابت المشروع الصهيوني الدائم الذي تحقق في إقامة الدولة اليهودية عام ١٩٤٨، وبدا ثبات البارادیجما التي توجه التعامل مع العربي بعد النكبة بوصفه عدوا، وبوصف الدولة تجليا للدولة اليهودية القومية التي تعتبر دولة اليهود أينما كانوا وليست دولة مواطنيها.

هل تغير دور الدولة –وبإحالة لكارل شميت– من كونها تتأسس على التمييز بين العدو والصديق وفق ثنائية عرقية فيها العدو الداخلي هو الفلسطيني (والخارجي طبعا) في مقابل المواطن اليهودي– الصديق؟ هل تغيرت هذه البارديجما أم أنها هي ثابت المشروع الصهيوني المستمر منذ عمدت لتحقيق ذاتها بأدوات الاستعمار الاستيطاني على أرض فلسطين المأهولة منذ فترة الييشوف وحتى اليوم.

في سياق التقاطع بين فكرة الدولة اليهودية القومية وتحقيقها على أرض فلسطين المأهولة بسكان يسعون لتحقيق مصيرهم، انضفرت عملية بناء الدولة القومية اليهودية منذ بداياتها بأدوات الاستعمار الاستيطاني المبنية على ثنائية المحو والانشاء، حيث يتم محو الموجود (الفلسطيني) بوصفه جماعة قومية تصبو للسيادة لإحلال الجديد (اليهودي) ككينونة سياسية سيادية تصبو لاستبداله، من هنا كانت المستعمرات الصهيونية منذ بداياتها خارج قانون أهل البلاد، تشيد مؤسساتها الخاصة وقوانينها الخاصة وتشريعاتها الخاصة التي تم تحويلها عام ١٩٤٨ إلى مؤسسات وتشريعات، والأهم سيادة الدولة، بكلمات أخرى كانت عملية إقامة الدولة القومية اليهودية إحلال سيادة المستعمرة وفكرتها على كل فلسطين، وبما أن فكرتها الأساس هي إقامة الدولة اليهودية في أرض مأهولة كانت عملية تطويع أهل البلاد وتهشيم وجودهم القومي والثقافي والاجتماعي جزءا بنيويا من مشروع التسييد.

في عملية سيادة المستعمرة، كان الفلسطيني عقبة مرتين: مرة بوصفه عقبة مادية موجودة على الأرض المرادة، ومرة بوصفه عقبة قومية أي بوصفة مجموعة قومية تحمل مشروعا قوميا معارضا.

وفي سبيل حسم المعركة مع الفلسطيني والسيطرة على الأرض وعلى السيادة، توزعت سياسات المستعمر الصهيوني ما بين التأسيس لأجهزة العنف التي ستصير الجيش لاحقا، وسيكون مطلوبا منها أن تحسم السيادة لصالح المستعمرة، وما بين سياسات السيطرة على الأرض بكل ما أتيح من أدوات بهدف توسيع المستعمرة– حيز الدولة.

٥. في الطريق لدولة عرقية يهودية: أو في البدء كان التطهير الإثني

حدثت المواجهة الحاسمة مع سكان البلاد في عام ١٩٤٨، وقامت أجهزة العنف المكونة من المليشيات الصهيونية وعلى رأسها الهغناه التي سرعان ما أعلنها بن غوريون «جيش الدفاع»، بتصدر المعارك والقيام بمجموعة من العمليات التي أدت إلى «تطهير» المكان من غالبية سكانه العرب وتحضير الحيز بذلك لإحلال السيادة على كل الأرض، وإعلان الدولة القومية اليهودية التي كانت نواها المؤسساتية وأجهزتها الدولاتية قد شيدت في فترة الييشوف لتكون موجهة فعليا لإقامة الدولة العرقية اليهودية.

يتطلب مفهوم الدولة العرقية التوضيح هنا. إذ إن إسرائيل لا تشير في أي مستند رسمي أو غير رسمي أنها دولة عرقية، بل على العكس من ذلك، يثير مفهوم العرق في خطابها العام اشمئزازا واضحا لما يكمن فيه من إحالة إلى إرث اللاسامية أولا والنازية ثانيا، ولارتباطه بالمحرقة التي اتخذت من العرق ناظما لسياسات الموت والتقتيل، وتحاول إسرائيل أن تبتعد عن استخدام تصنيفات لها صدى عرقي عنصري بيولوجي وتخرجها إلى ما وراء جدران الايثوس الجمعي. بدل ذلك تحاول أن تستخدم مفاهيم: القومية

يتطلب مفهوم الدولة العرقية التوضيح هنا. إذ إن إسرائيل لا تشير في أي مستند رسمي أو غير رسمي أنها دولة عرقية، بل على العكس من ذلك، يثير مفهوم العرق في خطابها العام اشمئزازا واضحا لما يكمن فيه من إحالة إلى إرث اللاسامية أولا والنازية ثانيا، ولارتباطه بالمحرقة التي اتخذت من العرق ناظما لسياسات الموت والتقتيل، وتحاول إسرائيل أن تبتعد عن استخدام تصنيفات لها صدى عرقي عنصري بيولوجي.

والاثنية والجماعة التاريخية والشعب الواحد، وهي مصطلحات لها شرعيتها الكاملة في الخطاب الدولي والإنساني، لكنها فيما وراء قشرتها اللغوية تعيد انتاج الهوية القومية على أسس حدود الدم المأصلة في أصل الجماعة الواحد، وفي عملية البناء الجوهراني للثقافة والدين والتاريخ والموروث بوصفه فوق تاريخي.

وتعتبر إسرائيل نفسها دولة الشعب اليهودي الذي عاد إلى وطنه بعد أن نفي منه بالقوة، ليحيي القفار، وقد جاء في وثيقة الاستقلال

«نشأ الشعب اليهودي في أرض إسرائيل، وفيها تمت صياغة شخصيته الروحانية والدينية والسياسية، وفيها عاش حياة مستقلة في دولة ذات سيادة، وفيها أنتج ثرواته الثقافية الوطنية والإنسانية العامة وأورث العالم أجمع سفر الأسفار الخالد.

وعندما أُجلِيَ الشعب اليهودي عن بلاده بالقوة، حافظ على عهده لها وهو في بلدان شتاته كلها، ولم ينقطع عن الصلاة والتعلق بأمل العودة إلى بلاده واستئناف حريته السياسية فيها.

وبدافع هذه الصلة التاريخية والتقليدية نزع اليهود في كل عصر إلى العودة إلى وطنهم القديم والاستيطان فيه. وفي العصور الأخيرة أخذت آلاف مؤلفة منهم يعودون إلى بلادهم، من طلائع ولاجئين ومدافعين، فأحيوا القفار وبعثوا لغتهم العبرية وشيدوا القرى والمدن وأقاموا مجتمعًا آخذًا بالنمو ذا سيادة اقتصاديًا وثقافيًا».[١٢]

تحمل هذه الفقرة الافتتاحية لوثيقة الاستقلال كل الشيفرات الجمعية المكونة للهوية الصهيونية: الشعب اليهودي، أرض إسرائيل، السيادة، المنفى الشتات، العودة، الاستيطان، احياء القفار» لكنها أيضا لا تشير ولا بأي شكل إلى مفاهيم كالعنصر والعرق، غير أنها بدل ذلك تضع مجموعة من الحدود فوق التاريخية التي تتحول في حدّ ذاتها إلى جوهر غير قابل للاختراق، تتمازج مع مجموعة من القوانين والتصنيفات التي اجترحت بعد إقامة إسرائيل لتحدد من هو اليهودي وكيف يعرف وما هي علاقة الدم التي تسمح بتحديده، وما هي القبائل التي يمكن أن تعرف كيهودية، ناهيك عن شبكة الأبحاث العلمية الواسعة التي تحاول التوصل إلى الجين اليهودي وتحديده. اليهودية التي تطرح أنها قومية تبنى بتقاطع الشرائع اليهودية الارثوذكسية، والعلم والسياسة والموروث الثقافي التاريخي، كمنتج عرقي مغلف بلغة اثنية، لتلافي حرج العرق الذي شرعن المحرقة والإبادة![١٣]

٦. من العنف المؤسس الى العنف الحافظ أو التطهير الاثني كبنية

لقد شكلت إقامة إسرائيل عام ١٩٤٨ وما رافقها من عمليات تطهير إثني للشعب الفلسطيني وطرد للسكان وحرق للقرى ومنع عودة اللاجئين وتدمير المؤسسات الثقافية والوطنية لحظة تأسيس الدولة اليهودية كدولة عرقية، فيما شكلت السياسات المختلفة التي اتبعت بعد ذلك تجاه أهل البلاد مقابل المواطنين اليهود سياسات لتحويل ما تحقق في ٤٨ إلى قاعدة الدولة، وكان فرض الحكم العسكري حتى ١٩٦٦ على من بقى من سكان البلاد العرب في حدود الدولة الصهيونية جزءا من هذه الأدوات. بمفهمة والتر بنجامين[١٤] التي استخدمتها أيضا الباحثة ارئيلا ازولاي في التحول من فلسطين لإسرائيل،[١٥] يمكن القول إن إسرائيل استخدمت العنف المؤسس عام ١٩٤٨ الذي هو عنف شامل يهدف إلى محو النظام السابق وتأسيس منظومة جديدة، ما دعا بنجامين الى تسميته العنف الإلهي، وثم انتقلت إلى استخدام العنف الحافظ الذي هو عبارة عن استخدام شبكة النظم والتشريعات والأدوات القانونية ووسائل العنف من أجل حفظ نتائج العنف المؤسس، أي تحويل التطهير الإثني الذي تم في النكبة وإحلال الدولة القومية اليهودية مكان فلسطين إلى بنية الدولة

شكلت إقامة إسرائيل عام ١٩٤٨ وما رافقها من عمليات تطهير إثني للشعب الفلسطيني وطرد للسكان وحرق للقرى ومنع عودة اللاجئين وتدمير المؤسسات الثقافية والوطنية لحظة تأسيس الدولة اليهودية كدولة عرقية، فيما شكلت السياسات المختلفة التي اتبعت بعد ذلك تجاه أهل البلاد مقابل المواطنين اليهود سياسات لتحويل ما تحقق في ٤٨ إلى قاعدة الدولة.

التي تتشكل باستمرار عبر أدوات مختلفة ومتبدلة وفق السياقات المتغيرة. الحكم العسكري هو بهذا المفهوم جزء من منظومة العنف الحافظ الذي جاء لتأكيد النظام الذي تشكل عبر العنف الأول المؤسس الشامل الذي أزاح واقعا، وبنى فوقه واقعا آخر بديلا!

تأسست منظومة الحكم العسكري كجزء من أدوات العنف الحافظ على مبدأين : أولا مبدأ تمييز بين المواطن الصديق والمواطن العدو على أساس يهودي/ محلي، وثانيا استخدام الوسائل المختلفة من أجل تطويع «العدو» للهرمية التي تأسست ولروح الدولة التي أقيمت عام ١٩٤٨ ، من خلال الترهيب مرة والترغيب مرة أخرى.

هذا التوضيح مهم جدا كي نفكر بعلاقة إسرائيل مع الفلسطيني سواء داخل دائرة المواطنة أو ضمن حيز الاحتلال، ضمن سياق تاريخي استعماري يقوم على إعادة إنتاج العلاقة مع أهل البلاد وفق ثنائية العدو والصديق لتثبيت الباراديجما المؤسسة للدولة كدولة يهودية عرقية. يساعدنا هذا الفهم على عدم التورط في التفتيش عن أوجه الشبه والاختلاف في الممارسات العينية تجاه الفلسطيني طالما ظل المنظر المؤسس ثابتا.

٧. العداوة الإجرائية أو الفلسطيني عدو بحكم الأمر الواقع

لا ترتبط فكرة العداوة بعنصرية بدئية تجاه أهل البلاد حتى لو امتلأت الكتابات الصهيونية بالكتابات الفوقية والعنصرية والاستشراقية لأهل البلاد، لكنها «عداوة إجرائية « ناتجة عن الحاجة الأساس للمستعمر في الأرض التي يقف عليها ابن البلاد الفلسطيني، ولا يعني هذا أن هذه عداوة أقل دموية، بل إنها عداوة تحركها أطماع وليست بيولوجيا، علما أن نتائج الاثنين الدموية ممكن أن تتلاقى وتتقاطع.

وإن كانت فكرة الدولة القومية اليهودية هي الثابت المستمر في المشروع الصهيوني، فإنها بالضرورة الدينمو المصنع للفلسطيني كعدو داخلي دائم (أو غريب أو منبوذ) يجب ضبطه كي لا يهدد هذه البنية ولا بأي شكل، وهو ما يذكرنا بوثيقة الشاباك التي نشرت عام ٢٠٠٧ واعتبرت أن العرب في إسرائيل هم الخطر الاستراتيجي على إسرائيل[١٦] كما أن منظور الأمن القومي الإسرائيلي منذ صيغته الأولى على يد بن غوريون في خمسينيات القرن الماضي وحتى يومنا تتأسس على فكرة ضمان الدولة اليهودية كدولة الشعب اليهودي.[١٧]

٨. المتحول ضمن الثابت .. لكن يهدده

توجد ضمن هذا الثابت مجموعة من العوامل المتغيرة التي تخضع لنقاشات كبيرة داخلية، والتي يمكن في تقاطعات معينة أن تؤثر على الثابت نفسه وتشكل تحديا له ما لم تحسم، وتضم: إشكاليات حدود الدولة وحدود المواطنة، والعلاقة بين اليهودية والديمقراطية، وتلك مسائل تأثرت النقاشات حولها، بشكل عميق، بالتغيرات التاريخية (احتلال ١٩٦٧) والاجتماعية (التغيرات الديمغرافية) أو الأيديولوجية (صعود اليمين واليمين الاستيطاني):

١. حدود الدولة الجغرافية: ما زالت حدود إسرائيل غير واضحة وغير معروفة، وهي مصدر خلاف سياسي–أيديولوجي مرة؛ وأمني مرة أخرى، وفي هذا الإطار ما زال من غير الواضح هل سيتم ضم كامل فلسطين التاريخية (أرض إسرائيل)؟، أم إن إسرائيل هي تلك التي تقع فقط داخل الخط الأخضر؟ هل تُضم المستوطنات كلها؟ أم فقط الكتل الاستيطانية؟ ماذا بالنسبة لهضبة الجولان؛ هل هي جزء من إسرائيل؟ وأبعد من ذلك؛ هل ستظل منطقة المثلث داخل حدود إسرائيل في المستقبل أم لا؟

٢. حدود المواطنة والتعامل مع غير اليهود: كيف يجب التعامل

حول سيولة حدود المواطنة والمكانة القانونية المرتبطة بالسكان الفلسطينيين في إسرائيل أو في أراضي (ج) أو القدس الشرقية، مقابل صلابة المواطنة اليهودية الإسرائيلية، تتم إلى الآن مناقشة التبادل السكاني، كما يقترح وزير الأمن، أفيغدور ليبرمان، وكذلك مناقشة طروحات لإعطاء الهوية الزرقاء لسكان مناطق (ج)، كما يقترح حزب البيت اليهودي أو رئيس الدولة رؤوبين ريفلين.

مع مفهوم المواطنة في الدولة التي تعتبر نفسها دولة اليهود في كل العالم وليست دولة مواطنيها؟ ما هي مساحة المواطنة للفلسطينيين فيها؟ وما هي مكانتهم في الدولة: متساوون، على الأقل نظريّاً، أم أعداء أو خصوم؟ ما هي شروط مساواتهم؟ وهل يمكن إعطاؤهم مواطنة كاملة ضمن الدولة اليهودية الديمقراطية كما تدعو ميرتس؟ أم اعتبارهم خطراً ديمغرافياً يجب التخلص منه مستقبلاً في الاتفاقات كما يدعو ليبرمان؟ هل يمكن أن يكون الفلسطينيون في إسرائيل مواطنين متساوين بالكامل مع اليهود في الدولة؟ ماذا عن سكان القدس والجولان من حملة الهوية الزرقاء؛ هل ستظل مكانتهم السياسية محدّدة على أساس الإقامة؟

٣. تحديد الرؤية القيمية للدولة اليهودية–الديمقراطية: كيف يمكن أن تكون إسرائيل ديمقراطية ويهودية؟ ما هي النسبة والتناسب الأفضل بين القيم العالمية (التي تندرج تحت قيم الديمقراطية) والقيم المحلية–يهودية؟ وهل يمكن التوفيق بين الديمقراطية واليهودية وكيف؟

تشكّل الصراعات حول المتحول (حدود الدولة والمواطنة والرؤية القومية) محور النقاشات الإسرائيلية، لكنها، في ظل عدم حسمها واستمراريتها، تفرز واقعاً جيو- استراتيجيّا مركباً وحافلاً بالتناقضات التي قد تحمل أيضاً بذوراً لتغيير الثابت ذاته:

١. عدم وضوح حدود إسرائيل الجغرافية الرسمية وعدم حسمها إسرائيليا بعد احتلال ١٩٦٧ ، وعلى الرغم من أن الخط الأخضر يشكل من ناحية القانون الدولي حدود الحل السياسي المقبل؛ إلا أن المشروع الاستيطاني خلق واقعاً جيو–ديمغرافياً متشابكاً وجديداً، يسمت فيه مواطنو إسرائيل اليهود في ما وراء الخط الأخضر؛ في المناطق المعرّفة وفق القانون الدولي مناطق محتلة، لكنهم يخضعون لقانون الدولة التي في حدود الخط الأخضر، بينما يخضع سكان المناطق ذاتها من الفلسطينيين لقانون آخر مختلف يدمج بين القانون الفلسطيني المدني والإسرائيلي العسكري، لكون الاحتلال هو صاحب السيادة العليا في نهاية الأمر. هذه الحالة من شأنها أن تعيد قلب الواقع الديمغرافي، وتنتج واقع أبارتهايد واضحاً كما هو اليوم، لكنها أيضاً من الممكن أن تعيد الواقع السياسي على ما كان عليه قبل النكبة؛ مفتوحاً على كل الخيارات: الدولة الثنائية، والواحدة، والأبارتهايد.

٢. سيولة حدود المواطنة والمكانة القانونية المرتبطة بالسكان الفلسطينيين في إسرائيل أو في أراضي (ج) أو القدس الشرقية، مقابل صلابة المواطنة اليهودية الإسرائيلية. في هذا الإطار، تتم إلى الآن مناقشة التبادل السكاني، كما يقترح وزير الأمن، أفيغدور ليبرمان، وكذلك مناقشة طروحات لإعطاء الهوية الزرقاء لسكان مناطق (ج)، كما يقترح حزب البيت اليهودي أو رئيس الدولة رؤوبين ريفلين،[١٨] وحتى بعض رموز اليسار، مثل الصحفي جدعون ليفي،[١٩] والكاتب ا.ب. يهوشوع.[٢٠] تنتُج هذه الحالة في ظل استمرار الصراع من جهة؛ وتزايد قوة اليمين الذي من شأنه أن يعزز الشعبوية تجاه الفلسطينيين من جهة أخرى، وخاصة في حالات التصعيد التي قد تواكبها أجواء فاشية تشرعن استهداف المواطنين الفلسطينيين، وتعمّق المس بحقوقهم وملاحقتهم. ذلك ما يمكن أن نستشفه اليوم من تصعيد التحريض عليهم وعلى قياداتهم، ومن خلال عدّة شواهد تكرّرت العام الماضي تحديداً، كحملة التحريض على الفلسطينيين خلال موجة الحرائق التي اندلعت ما بين ٢٢ و٢٧ تشرين الثاني ٢٠١٦، واتهامهم بافتعال «إرهاب الحرائق»، ثم التحريض الذي أعقب قضية أم الحيران، ومسارعة وزير الأمن الداخلي، جلعاد أردان، وقائد الشرطة، روني الشيخ، لاتهام الشهيد أبو القيعان، وخلال دقائق، بأنه ينتمي

إلى «داعش»، من دون إجراء أي تحقيق، قبل أن يتّضح لاحقاً بأنه اتهام كاذب. هذا التحريض، واستسهال استهداف الفلسطينيين في الداخل، ناتج عن بنية المواطنة التفاضلية الإثنية، وعن التاريخ الاستعماري للدولة الذي شرعن فعليّاً هدم قرية عربية (أم الحيران) من أجل إقامة قرية يهودية على أنقاضها، مع ترحيل أهلها ومنعهم من البقاء، ولو حتى في حي هامشي في القرية اليهودية المخططة.

٣. تسهم حالة الصراع وعدم حسم القضايا أعلاه بتصعيد الاستقطاب الداخلي، وتعميق الصدوعات الاجتماعية حول ثقافة الدولة وقيمها ومستقبلها السياسي، ويمكن أن نلاحظ أن هذا الاستقطاب يتزايد تبعاً لازدياد قوة اليمين الجديد واليمين الاستيطاني، كما يمكن أن نرصد، في هذا الإطار، السعي المحموم لليمين نحو إعادة تشكيل النخب الثقافية والسياسية والقضائية، مقابل التآكل في قيم الديمقراطية وتصاعد المخاوف على مستقبل مؤسساتها، كمحكمة العدل.

ويمكن القول إن ما يترتّب على حالة عدم الحسم لحدود الدولة الجغرافية، واستمرار الاستيطان في ظل استمرار الاحتلال، فضلاً عن عدم بلورة حدود المواطنة وبنية الدولة (ديمقراطية أم يهودية)، هو تشكّلُ منظومة حكم مركبة تدمج ما بين أدوات الاستعمار الاستيطاني والاحتلال العسكري والأبارتهايد. إذ ناهيك عن تاريخ تشكّل الدولة من خلال أدوات الاستعمار الاستيطاني، وبناء كيانها على أنقاض الشعب الفلسطيني؛ فإن الواقع اليوم، وبعد خمسين عاماً من الاحتلال ومئة عام من بلفور، لم يعد قابلاً للتحليل بوصفه حالة احتلال عسكري تقليدية مؤقتة؛ لأن إسرائيل استخدمت الادعاء بأن الاحتلال مؤقت من أجل تغيير الواقع الديمغرافي على الأرض، عبر القيام بنقل مئات الآلاف من مواطنيها إلى الأرض التي احتلتها، ثم صارت تطالب بالاعتراف بأن هذا الواقع غير قابل للرد، أي أنها استخدمت حجة المؤقت لتخلق واقعها الاستيطاني باعتباره ثابتاً، ثم سعت إلى إضفاء شرعية قانونية على هذا الاستيطان، وآخر ما تحقّق في هذا الإطار هو قانون التسوية الذي يشرعن عمليّاً السيطرة الفردية على أملاك الفلسطينيين، ومن قبله تقرير لجنة ليفي الذي ادّعى أن الاستيطان لا يخالف القانون الدولي لأن أراضي الضفة ليست محتلة بل «متنازع عليها».

وناهيك عن توسع المشروع الاستيطاني المستمر، والتعامل مع أراضي الضفة الغربية بمفهوم «التخوم» الاستعماري (كيمرلينغ)، فإن الأراضي الفلسطينية وسكانها ما زالوا يخضعون لسيادة الحكم العسكري ومؤسساته، ويتم ضبط حركتهم وفق مبادئ جدوى خاضعة لأمن المستوطنين بشكل أساسي.

وعلى الرغم من وجود السلطة الفلسطينية، فإن إسرائيل تحكم سيطرتها على الأراضي المصنّفة (ج)، الممتدّة على ما يقارب ٦٠٪ من أراضي الضفة، والتي تحوّلت إلى الحيّز الأساسي للتوسع الاستيطاني، الأمر الذي خلق واقعاً مزدوجاً يخضع فيه الفلسطيني لمنظومة الحكم العسكري والفلسطيني المدني، مقابل خضوع المستوطن لمنظومة القوانين الإسرائيلية. بالإضافة إلى ذلك، فإن تقسيم أراضي ٦٧ إلى مناطق (A) (B) (C)، وقطع المناطق بجدار عازل، إضافة إلى خلق تصنيفات سكانية ما بين مواطني سلطة (هوية خضراء) وسكان دائمين في القدس (هوية زرقاء) ومواطني غزة؛ أنتج منظومة حكم معقدة تتعدى منظومة الفصل والتحكم العرقي التي ميزت الأبارتهايد، ومطعّمة بمنظومة عسكرية ومشروع استعماري استيطاني إحلالي.

للتلخيص

ترفد الصراعات على المسائل الكبرى الصراعات السياسية الداخلية، لكن الصراعات عليها (أي المسائل الكبرى غير المحسومة) تتأثر بشكل جذريّ من جدلية العلاقة بين البنية الاجتماعية والديمغرافية للمجتمع الإسرائيلي من جهة؛ وبين بنية النظام السياسي الإسرائيلي المرتكز على نسبية التمثيل من جهة أخرى، لكن كل هذه الصراعات ورغم ما يكمن فيها من بذور تهدد المشروع الصهيوني العلماني الاشتراكي كما أراده قادة الصهيونية الأوائل، إلا أنها تجري ضمن حدود الصراع على المتحول وليس الثابت الذي هو الدولة «القومية اليهودية» التي تحققت بفعل التطهير الاثني عام ١٩٤٨، والتي تدور النقاشات فيها ليس على مشروعية التطهير الاثني الذي أسس للدولة القومية اليهودية على انقاض الشعب الفلسطيني، بل فعليا على كيفية حفظ نتائج التطهير الاثني، أي تثبيت بنية الدولة اليهودية العرقية باعتبارها بنية مشكلة للمشروع الصهيوني وليس حدثا استثنائيا، أو بإحالة إلى باتريك ووفل: التعامل مع الاستعمار الاستيطاني بنية وليس حدثا. وإن كنا أضفنا هنا أنه بنية في صيرورة من الممكن أن تتأثر أيضا بتغيرات وديناميات المتحول التي قد تؤدي إلى قلب أهدافها الأولى كما يحذر بعض العلمانيين اليهود من توغل اليمين الاستيطاني[٢١] وثقرطة الجيش، لكن رغم هذا فإن ما يحدث حتى الآن هو استدماج نتائج التطهير الإثني في بنية الدولة بوصفها مستعمرة الشعب اليهودي، ومنع عودة اللاجئين وتفصيل قانون العودة لاستجلاب يهود العالم على جانبي الخط الأخضر، ومؤخرا، تطعيم هذه البنية العنصرية بشبكة من القوانين والتشريعات التي تتغطى بالحفاظ على الأمن القومي المبني أساسا على فكرة تثبيت إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي على انقاض الفلسطينيين!

الهوامش

١ تعتمد المقالة في بعض أجزائها على ما جاء في الملخص التنفيذي لتقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٧ : المشهد الإسرائيلي ٢٠١٦، تحرير هنيدة غانم. ٢٠١٧

٢ انظر اورن يفتاحئيل.

٣ اشر اريان وايلا كيسار جوغشمان، الإسرائيليون: صورة، مركز جوتمان لاستطلاعات الرأي، المركز الإسرائيلي للديمقراطية، ٢٠٠٩، متوفر على الرابط التالي: http://www.kotar.co.il/KotarApp/Viewer.aspx?nB ookID=102669384#22.739.6.default (اخر مشاهدة ٢٠١٧٩/٤/٢)

٤ خصوبة النساء اليهوديات والمسلمات في إسرائيل بحسب مستوى التدين ١٩٧٩–٢٠٠٩ في موقع دائرة الإحصاء المركزية:

٥ هذا هو ادعاء ارنون سوفير الذي يعتبر من أصحاب نظرية التحذير بالنسبة لمخاطر العرب والحريديم الديمغرافية على مستقبل إسرائيل كدولة علمانية ويهودية، انظر سوفير، إسرائيل ديمغرافيا ٢٠١٠–٢٢٠٣٠: إسرائيل في الطريق لتكون حريدية، كاتيدرائية حيكين، جامعة حيفا ٢٠١٠. على الرابط التالي : http://www.xn--7dbl2a.com/wp-content/uploads/2014/12/ demography_2010.pdf (اخر دخول ٢٠١٧/٤/٢٠)

٦ يجيل ليفي، القائد الأعلى، ثقرطة الجيش الإسرائيلي، رعنانا: عام عوبيد، ٢٠١٥: ١١

٧ رئيس مجلس الحكم المحلي مثلا هو رئيس موديعين التي أقيمت أجزاء واسعة منها على أراض محتلة عام ١٩٦٧

٨ أنطوان شلحت، م.س.

٩ موقع الكنيست، قائمة حكومات إسرائيل منذ ١٩٤٨، على الرابط التالي:

https://www.knesset.gov.il/govt/heb/ (اخر مشاهدة ٢٠١٧/٤/٤) GovtByMinistry.asp

١٠ للمزيد انظر برهوم جرايسي ٢٠١٧، **سِجِل القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان، التقرير الثاني، مركز مدار.**

١١ عرب ٤٨ «نتنياهو يحرض على نواب التجمع بعد لقائهم أسر الشهداء» عرب ٤٨، ٢٠١٦/٠٢/٤، على الرابط التالي: https://goo.gl/hJukWC (4.20.2017)

١٢ موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، «وثيقة الاستقلال: إعلان عن إقامة دولة إسرائيل»، على الرابط التالي: http://mfa.gov.il/MFAAR/ KeyDocuments/IndependenceDeclaration/Pages/megilat%20 haatsmaut.aspx (اخر مشاهدة ٢٠١٧/٤/٢)

١٣ للمزيد عن إشكاليات تعريف اليهودي انظر هنيدة غانم في **معنى الدولة اليهودية**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، ٢٠١١، ص ١١–٣٢ وحول البعد العلمي والبيولوجي في هوس تحديد الأصل العرقي انظر/ي رفائيل فالك، «الصهيونية وبيولوجيا اليهود» ترجمة بلال ضاهر، **في قضايا إسرائيلية** عدد،٥٢ ، ٢٠١٤، ص. ٦١–٦٨،

١٤ عن التمييز بين العنف المؤسس والعنف المحافظ انظر

, "Critique of Violence", *Reflection*, Schocken Books , New York, pp276-300 Walteri Benjamin

15 Ariella Azoulay, *From Palestine to Israel: A Photographic Record of Destruction and State Formation, 1947-1950*, Pluto Press, 2011

١٦ انظر معاريف اونلاين، ٢٠٠٧/٣/١٣ :

http://www.nrg.co.il/online/1/ART1/555/618.html (اخر مشاهدة ٢٠١٧/٤/١٢)

١٧ انظر اودي ديكل وعومر عيناف، منظور جديد للأمن القومي، ٢٠١٧، معهد الامن القومي، تل ابيب ، على الرابط التالي:

http://heb.inss.org.il/index.aspx?id=4354&articleid=13076 (اخر مشاهدة ٢٠١٧/٤/١٢)

١٨ روجل ألفار، «الحل بحسب ريفلين: كونفدرالية واحدة لشعبين»، هآرتس، ٢٠١٦/٤/١٣، على الرابط التالي: http://www.haaretz.co.il/gallery/ television/tv-review/.premium-1.2913632 (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/٢).

١٩ جدعون ليفي، «سيدي الرئيس»، هآرتس، ٢٠١٧/٢/١٦، على الرابط التالي: http://www.haaretz.co.il/news/world/america/. premium-1.3918277 (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/١).

٢٠ انظر/ي شلوم يروشالمي، «أ. ب. يهوشوع: إيماني بحل الدولتين ضعف»، موقع nrg، 10/12/2016، على الموقع التالي: http://www.nrg.co.il/ online/1/ART2/851/083.html (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/٣).

٢١ في هذا السياق نشير إلى مقالة يوسي كلاين التي أثارت زوبعة كبيرة وغضبا في الأوساط الإسرائيلية لما تضمنته من نقد لاذع للحركة الدينية الاستيطانية «نخبتنا التقية» هآرتس، ٢٠١٧/٤/١٢ على الرابط التالي: https://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.4021723 (اخر مشاهدة ٢٠١٧/٤/٢٣) وأيضا يمكن الإشارة إلى رواية «الثالث» ليشاي سريد التي هي رواية قيامية تحكي عن انتهاء إسرائيل العلمانية بعد أن تهدم تل ابيب بسلاح نووي ويسيطر على مقاليد الجيش والحكم المتدينون القوميون الذين يشيدون الهيكل الثالث ويستعيدون عادات اليهودية السابقة من تقديم الاضاحي وغيرها، حيث تنتهي هذه المملكة بعد ان يتم شن حرب عليها من المحيط والعالم. انظر يشاي سريد، الثالث، عام عوبيد، ٢٠١٥.